سنظل نبني قواتنا المسلحة على أسس وطنية ومتطورة من أجل أن تظل راية اليمن الكبير خفاقة في الأعالي وتبقى الإرادة اليمنية حرة ومستقلة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

لجنة برلمانية تطلع على الوضع المائي في الضالع

محافظ الضالع: السلطة المحلية تولي جل اهتمامها لمشاريع المياه

المحافظ مع اللجنة البرلمانية اثناء تفقدهم مشروع المياه

الضالع/ مشى الحضوري:

ناقش محافظ الضالع علي قاسم طالب أمس مع لجنة المياه والبيئة بمجلس النواب التي ضمت علي شائع هادي عضو مجلس النواب عن مديرية الأزارق رئيس اللجنة والأخ/ زيد أحمد طه جملة من المواضيع ذات الصلة بتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي بالمحافظة والصعوبات التي تعترض سير تنفيذها والسبل الكفيلة بمعالجتها.

وفي اللقاء أكد المحافظ طالب أن السلطة المحلية بالمحافظة تولي مشاريع المياه والصرف الصحي جل الاهتمام، مشيراً إلى أهمية اللقاءات والنزول الميداني للجنة البرلمانية لمتابعة المشاريع عن قرب وتلمس هموم وقضايا المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي. مؤكداً الحرص على التنسيق بين الجهات المعنية في المؤسسة والجهات ذات العلاقة خاصة فيما يتعلق بمد الشبكة بالتصاميم والدراسات الناجحة.

من جهة ثانية أوضح الأخ/ زيد أحمد أن النزول الميداني يأتي لمعرفة مستوى أداء المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بالمحافظة والبرنامج الاستثماري وما تم إنجازه لتنفيذ مشروعات المياه على مستوى المحافظة، وكذا القضايا والمشكلات التي تعاني منها المؤسسة لرفعها للمجلس ووضع الحلول المناسبة لها.

وكان المحافظ وأعضاء اللجنة البرلمانية الخاصة بالمياه والبيئة قد استمعوا إلى شرح مفصل من مدير عام المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي محمد أحمد البشطرة عن مكونات المشروع والمعالجات لمشكلة المياه وما تم إنجازه وكذا مستوى التجهيزات وكذلك الصعوبات التي تعترض سير الأعمال ومد الأنابيب الى جانب ما تعانيه المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي وكذا الحفر العشوائي.

حضر اللقاء علي العود عضو الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بالمحافظة والأخ/ نبيل العفيف مدير عام التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة وفهمي محرم مدير عام فرع الهيئة العامة لمياه الريف بالضالع ومحمد الجنيد مدير عام مكتب المحافظة والمسؤولون في الجهات ذات العلاقة.

على صعيد متصل قام المحافظ واللجنة البرلمانية بزيارة تفقدية لمحطة مياه الضالع الإسعافية "المحطة الرئيسية" وأطلع على سير العمل فيها والانتظام في ضخ المياه لمدينة الضالع عاصمة المحافظة.

واستمع المحافظ واللجنة إلى شرح من قبل القائمين عليها والمدير العام ثم قاما بزيارة إلى مشروع مياه قعطبة في منطقة حمر وأطلعا على الآبار ومستوى الضخ فيها وكذا التوسعات في مد المشروع للقرى المجاورة لمدينة قعطبة تمت مناقشة سبل الارتقاء بما يخدم المواطنين في هذا المشروع الحيوي العام.

بدعم من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية

قضاة وقانونيون و خبراء يناقشون بصنعاء تطوير القوانين التجارية في اليمن

صنعاء/ متابعات:

ناقش عدد من القضاة و القانونيين والاقتصاديين والخبراء إصلاح و تطوير القوانين التجارية في اليمن أمس الأحد بصنعاء في إطار مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي ينفذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة في كل من اليمن والإمارات وتونس و لبنان بدعم من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

وأكد عبدالرحمن الشاحذي وكيل وزارة العدل ضرورة تخطي المعوقات والصعوبات التي تواجه عملية إصلاح وتطوير القوانين التجارية في اليمن.

الشاحذي في افتتاح ورشة العمل الخاصة بتطوير القوانين التجارية في اليمن أكد اهتمام قيادة السلطة القضائية بتطوير القضاء التجاري والقضاء بشكل عام.

من جانبها شددت السيدة هدى معوض ممثل المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة على ضرورة التنسيق فيما بين واضعي التشريعات والجهات المسؤولة عن التنفيذ. ولفتت إلى ما تضمنته التوصيات الأولية للدراسة المعمقة حول إنفاذ العقود التجارية في اليمن.

و ناقشت ورشة العمل آليات تعزيز البيئة القانونية للاعمال في اليمن , وتهدف الورشة التي نظمتها وزارة العدل بالتعاون مع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة إلى تفعيل مشاركة القطاع الخاص في نشاطات إصلاح البيئة القانونية التجارية في اليمن، عن طريق تعزيز التواصل بين أصحاب المصالح الرئيسيين في قطاع الأعمال والخبراء القانونيين بمشاركة فعالة من قبل واضعي السياسيات في القطاع العام وصانعي القرار.

كما هدفت الورشة بمشاركة عدد من الأكاديميين والقضاة والمحامين والاقتصاديين ورجال الأعمال إلى تدارس مسارات الإصلاحات الممكنة للقوانين التجارية لمواجهة التحديات.

واستعرض المشاركون في الورشة موجز توصيات التقرير الوطني الخاص بمشروع تعزيز القوانين التجارية، كما قدمت مداخلات عن الهيئة العامة للاستثمار ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة العدل حول تطوير إصلاح القوانين التجارية في اليمن، وتحسين بيئة الأعمال.

مناع يطلع على مستوى الحركة التجارية بمنفذ خباش الحدودي

صعدة/ سبأ:

اطلع محافظ صعدة حسن محمد مناع على سير العمل في منفذ خباش الحدودي بمديرية كتاف البقع ومستوى الحركة التجارية عبر المنفذ.

واستمع من القائمين على المنفذ الى شرح عن الإيرادات المحققة خلال الربع الثالث من العام الجاري التي تراجعت الى 286 مليوناً و915 ألف ريال مقارنة بـ 575 مليوناً و632 ألف ريال.

واطلع المحافظ مناع على مكونات المنفذ والادارات الجمركية و الدور الذي تقوم به في ضبط الاعمال المالية والمحاسبية وتسهيل معاملات التخليص الجمركي وعكس صورة جيدة عن اليمن والمنفذ والعاملين فيه والتعامل الحسن مع الوافدين والمغادرين.

وخلال الزيارة ناقش محافظ صعدة مع مسؤولي الجهات العاملة في المنفذ اوضاع العمل بفروع الجهات والصعوبات التي يواجهها المنفذ جراء الأعمال التخريبية لعصابة التمرد الحوثية التي حدت من حركة التدفق التجاري والإيرادات المحققة من تلك العملية.

وحث المحافظ مناع كافة الجهات العاملة في الميناء على التنسيق والتعاون فيما بينها لتقديم خدمات مسيرة للمتعاملين مع المنفذ والمسافرين عن طريقه من والى دول الجوار.

وقال ان المرحلة التي تمر بها المحافظة تستدعي تضافر الجهود لتجاوزها ..مؤكدا على اهمية تفعيل دور المنفذ في خدمة الحركة التجارية وزيادتها بما يعزز مجالات التعاون مع دول الجوار.. مؤكداً استعداد قيادة المحافظة لتسهيل عمل فروع الجهات الحكومية في المنفذ وحل أي مشاكل تؤثر على سلامة العمل فيه.

الى ذلك استمع المحافظ مناع خلال لقائه أمس الشخصيات الاجتماعية بمديرية كتاف البقع الى هموم وقضايا المواطنين في المديرية وكذا الخطوات الجارية لتنفيذ مستشفى البقع.

كما جرى مناقشة دور ابناء مديرية وايلة في مواجهة عناصر التخريب والإرهاب في منع تسللهم الى المحافظة وتأمين طريق البقع وصعدة التي تمد المحافظة بالمواد الغذائية.

مكافحة البطالة .. ضرورة حتمية

رياض شمسان

في يوم الجمعة القادم بإذن الله تعالى سيحتفل شعبنا اليمني مع الأمة العربية والإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها بعيد الأضحى المبارك الذي يتزامن أيضاً مع احتفالاتنا بالعيد الثاني والأربعين للاستقلال الوطني 30 نوفمبر، وفي الوقت الذي نتوجه إلى الله جل شأنه بالحمد والشكر على رعايته ولطفه باليمن، ندعو المؤسسات الرسمية والشعبية والأحزاب والمنظمات الجماهيرية وكافة شرائح مجتمعنا اليمني إلى العمل بكل أمانة ومصداقية على تعزيز روح الوحدة الوطنية والحفاظ على مكاسبنا ومنجزاتنا الوطنية وحمايتها والوقوف بصلابة أمام تلك العناصر الإرهابية والتخريبية المدعومة من الحركة الموسونية الحاقدة على الأمة العربية والإسلامية وذلك بوضعها مخططاً تآمرياً معادياً للإسلام يهدف إلى إثارة الفتن والمشاكل والأعمال التخريبية في عدد من الدول العربية والإسلامية ومنها اليمن ومحاولة تنفيذ هذا المخطط الإجرامي من خلال تلك العناصر الإرهابية والتخريبية في عدد من مديريات محافظة صعدة وبعض المحافظات الجنوبية. ولكن هيهات لهم تحقيق مآربهم الخبيثة فالشعب اليمني لهم بالمرصاد.

وهنا نثمن عالياً الجهود الوطنية المخلصة المبذولة من الحكومة ممثلة في المكتب التنفيذي برئاسة الأخ الدكتور / علي محمد مجور - رئيس الوزراء الذي أولى جل اهتمامه بتوجيهات فخامة الأخ / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية الخاصة بأهم الأولويات المطلوب من الحكومة تنفيذها في المرحلة الراهنة .. حيث عمل المكتب على معالجة أوضاع الكهرباء والمياه وعمل على التخفيف من حدة انقطاع التيار الكهربائي والمائي. في العديد من محافظات الجمهورية .. ومواصلة الجهود لإنجاز الحلول الجذرية لقطاعي الكهرباء والمياه في البلاد.

ونأمل من المكتب التنفيذي أيضاً العمل على تنفيذ بقية الأولويات التي تتطلبها المرحلة الراهنة وذلك بالتركيز على تنفيذ (الأهم قبل المهم) ومنها مكافحة البطالة في بلادنا باعتبارها الهم الأكبر الذي يعاني منه مجتمعنا الأمرين حالياً .. حيث أصبحت البطالة وسيلة تستغلها العناصر الإرهابية والتخريبية في استقطاب البعض من الشباب العاطل عن العمل للقيام بأعمال إرهابية وتخريبية .. وهذه طبعاً ظاهرة خطيرة جداً تتطلب ضرورة وضع حد لها بالعمل الجاد والإسراع في مكافحة البطالة وخلق مجتمع إنتاجي من خلال إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة وكبيرة تستوعب مجاميع كبيرة من الشباب العاطل عن العمل .. وحينها سيتفرغ الشباب للعمل والإنتاج وسنتخلص من البطالة والفقر .. ولن تشهد بلادنا أي أعمال إرهابية أو تخريبية .. وهو ما يؤكد على أن مكافحة البطالة ضرورة حتمية.

ورشة المتغيرات البيئية في محافظة عدن تخرج بعدد من التوصيات

الدعوة إلى وضع إستراتيجية تنموية اقتصادية محلية بعدن

د. بن حبتور أثناء إلقائه كلمته في افتتاح أعمال الورشة

جانب من الحضور

عدن/ أثمار الوالي:

تصوير/ عبد الواحد سيف:

دعت ورشة العمل حول المتغيرات البيئية في محافظة عدن.. المشكلات والحلول التي عقد يوم أمس بجامعة عدن إلى إعادة النظر في إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمدينة عدن.. مؤكدة على ضرورة تحديد الوظيفة الرئيسة لمدينة عدن والوظائف المحددة لكل مديرية فيها ودور المشاركة المجتمعية في ذلك.

وأوصت الورشة التي نظمها مركز دراسات وعلوم البيئة بجامعة عدن في ختام أعمالها أمس بضرورة مراعاة تحديد المساحات الخضراء والمساحات الفارغة في مخططات وحدات الجوار ومنع التوسع العمراني فيها واستغلال المياه العادمة بعد معالجتها في ري هذه المساحات.

وأكدت التوصيات ضرورة دراسة المواقع البيئية الحساسة في محافظة عدن على المستوى البري والبحري وكذا دراسة المواقع ذات التأثير البيئي الضار والحد منها. كما خرجت الورشة أيضا بعدد من التوصيات الأخرى.

وكانت الورشة قد ناقشت خمسة محاور تتعلق بالإشكاليات البيئية للنمو العمراني في محافظة عدن والغطاء النباتي المزروع في المحافظة وأهميتها وتأثيراتها البيئية.. بالإضافة إلى التغيرات البيئية المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري وشجرة المريمرة.

وفي افتتاح أعمال الورشة ألقى الدكتور عبدالعزيز بن حبتور رئيس جامعة عدن كلمة أكد فيها أن قضية البيئة هي قضية عامة ينبغي إيلاؤها الاهتمام والتطرق إليها برؤية علمية مسؤولة.

واستعرض الدكتور/ حبتور الأضرار التي لحقت بالبيئة في اليمن كالاستغلال غير الرشيد للمياه وردم البحر وعدم تدوير المياه العادمة والنفايات الصلبة وإهمال وقطع الأشجار وخاصة شجرة المريمرة.. بالإضافة الى المخاطر البيئية التي تتعرض لها المحمية الطبيعية في منطقة الحسوة والمتمثلة في تدفق المياه العادمة على أراضيها.

كما ألقى الدكتور/ عبد العزيز عبد الله مقبل مدير مركز دراسات وعلوم البيئة بجامعة عدن كلمة في الحفل أكد فيها أن التغير المناخي يشكل تهديداً متصاعداً للصحة العامة لسكان العالم، موضحاً أن هذا التهديد غير متكافئ لأنه يشكل خطراً عظيماً على سكان الدول النامية وخاصة شرائح الفقراء منهم والذين يساهمون بشكل أقل في مشكلة التغير المناخي في العالم.

وأشار الأخ/ مدير مركز دراسات وعلوم البيئة بالجامعة إلى أن عدن باعتبارها مدينة ساحلية تعرضت منذ الأربعينيات من القرن الماضي "القرن العشرين" لتغيرات بيئية كبيرة شملت التوسع العمراني وخصخصة المتنفسات والبناء العشوائي وردم السواحل وتجريف الجبال وغير ذلك وهو ما اضر بالكساء النباتي والبيئي الذي كان يميز كثيراً من المناطق فيها.

ودعا الدكتور/ عبد العزيز عبد الله مقبل في ختام كلمته إلى بذل الجهود للحفاظ على البيئة واستغلال المياه العادمة والترشيد في استهلاك المياه وإبعاد محطات الوقود والغسيل عن المناطق الحساسة مثل الملاحات وغيرها وتدوير النفايات.

وقد أقيم على هامش الورشة معرض للصور البيئية أبرزت المواقع البيئية في اليمن وأنواع الحيوانات والطيور المتوطنة والمهاجرة والمساحات الخضراء والمسطحات.

حضر فعاليات الورشة نواب رئيس جامعة عدن وعمداء الكليات ومديرو المراكز العلمية بالجامعة وممثلون عن الهيئة العامة للبيئة بمحافظة عدن، وحشد من المهتمين.

هدفت إلى تفعيل مشاركة القطاع الخاص في إصلاح البيئة القانونية

ورشة عمل لمناقشة آليات تعزيز البيئة القانونية للأعمال في اليمن

صنعاء/ سبأ:

ناقشت ورشة عمل عقدت أمس بصنعاء آليات تعزيز البيئة القانونية للأعمال في اليمن.

وهدفت الورشة التي نظمتها وزارة العدل بالتعاون مع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة إلى تفعيل مشاركة القطاع الخاص في نشاطات إصلاح البيئة القانونية التجارية في اليمن، عن طريق تعزيز التواصل بين أصحاب المصالح الرئيسيين في قطاع الأعمال والخبراء القانونيين وبمشاركة فعالة من قبل واضعي السياسيات في القطاع العام وصانعي القرار.

كما هدفت الورشة بمشاركة عدد من الأكاديميين والقضاة والمحامين والاقتصاديين ورجال الأعمال إلى تدارس مسارات الإصلاحات الممكنة للقوانين التجارية لمواجهة التحديات.

وفي الورشة أكد وكيل وزارة العدل للشؤون المالية والإدارية عبدالرحمن الشاحذي ضرورة تخطي المعوقات والصعوبات التي تواجه عملية أصلاح وتطوير القوانين التجارية في اليمن..لافتا إلى أهمية الورشة في التذكير في بما يجب أتخاذه للنهوض بالقضاء التجاري في اليمن.

وأكد اهتمام قيادة السلطة القضائية بتطوير القضاء التجاري والقضاء بشكل عام .

من جانبها أكدت ممثل المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة هدى معوض ضرورة التنسيق فيما بين واضعي التشريعات والجهات المسؤولة عن التنفيذ.. ولفتت إلى ما تضمنته التوصيات الأولية للدراسة المعمقة حول إنفاذ العقود التجارية في اليمن.

واستعرض المشاركون في الورشة موجز توصيات التقرير الوطني الخاص بمشروع تعزيز القوانين التجارية، كما قدمت مداخلات عن الهيئة العامة للاستثمار ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة العدل حول تطوير إصلاح القوانين التجارية في اليمن ، وتحسين بيئة الأعمال .

اعلان

أخي المغترب:

الإسلام دين التكافل والتعاون والتضامن والتأمينات الاجتماعية شكل من أشكال هذا التكافل الواسع فلا تتردد في أن تشمل نفسك بهذا النظام.

مع تحيات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية